المشتركة، سنة ١٩٧٠، كانت الثانية ولمدة خمس سنوات. ومع تطبيق هذه الاتفاقية اعربت اسرائيل عن عدم اقتناعها بالنتائج التي أسفر عنها التطبيق، وذلك لاستمرارية وازدياد عجز ميزانها التجاري مع السوق؛ كما لم تحقق هذه الاتفاقية ما تصبو اليه الحكومة الاسرائيلية من تعاون صناعي، وفني، ومالي، مع السوق. كذلك أدى توسع السوق المشتركة، بانضمام بريطانيا وايرلندا والدنمارك، الى مطالبة اسرائيل بتطوير اتفاقيتها مع السوق، حيث ان السوق البريطاني يمثل سوقاً رئيساً للصادرات الاسرائيلية[١٢]. ولم تكن بريطانيا تفرض اية رسوم على وارداتها من الحمضيات، وعند انضمامها الى السوق المشتركة، وجب عليها ان تفرض التعرفة الموحّدة لها، ممّا سيؤدي الى الاضرار بالمركز التنافسي للصادرات الاسرائيلية، وخاصة من الحمضيات.

وفي ضوء التقارير التي قدمتها لجنة السوق، توصّل المجلس الوزاري الى تحديد التوجه الاول للمفاوضات مع اسرائيل وأربع دول متوسطية أخرى، هي الجزائر والمغرب وتونس واسبانيا، في ٢٥ و١٩٧٣/٦/٢٦[١٣].

وعقب قرار مجلس السوق، تمّ تفويض لجنة السوق للقيام بالتفاوض بشأن ابرام اتفاقية تجارة وتعاون مع اسرائيل. وقد عقدت الجولة الاولى من المفاوضات في بروكسل، في تموز (يوليو) ١٩٧٣، وعقدت الجولة الثانية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. واقترحت لجنة السوق ان تتمّ، فوراً، ازالة القيود الكمّية والالغاء الكامل والتدريجي للرسوم الجمركية التي تفرضها السوق المشتركة على صادرات اسرائيل اليها، وذلك في موعد غايته الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٧، مقابل تعهّد اسرائيل ازالة القيود الكمية كافة والالغاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على صادرات السوق اليها، في موعد غايته العام ١٩٨٠. وقد رفضت اسرائيل هذا الاقتراح؛ وذلك لأنها كانت ألغت القيود الكمّية على حوالى ٨٥ بالمئة من وارداتها من السوق؛ وبالتالي، لا تستطيع تحمّل الالغاء الكامل للرسوم الجمركية خلال الفترة التي اقترحتها اللجنة، ولأن الاسلوب الوحيد المتبقي لحماية صناعتها هو الرسوم الجمركية، والتخلي عنه سيعرّض الصناعة الاسرائيلية والاستثمارات فيها لمنافسة قوية من الصناعات المماثلة لدول السوق. واقترح الوفد الاسرائيلي ازالة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات اسرائيل من السوق عبر مرحلتين: المرحلة الاولى تغطي ٦٠ بالمئة من الواردات، بحيث يتمّ الالغاء الكامل للرسوم الجمركية على هذه النسبة من الواردات في العام ١٩٨٥؛ والمرحلة الثانية تغطي باقي الواردات، بحيث يتمّ الالغاء الكامل للرسوم الجمركية على كافة الواردات، العام ١٩٨٩.

ولم يكن وفد السوق المشتركة مخوّلاً السلطات اللازمة لتمكينه من قبول هذا العرض، فتوقفت المفاوضات حتى تموز (يوليو) ١٩٧٤، حينما نجح مجلس السوق المشتركة في تعديل التفويض الاول لعام ١٩٧٣، بحيث تضمّن تمكين لجنة السوق من التوصل الى حل وسط مع اسرائيل. واستؤنفت المفاوضات حتى تمّ توقيع الاتفاقية في ١١ أيار (مايو) ١٩٧٥، على ان يبدأ العمل بها من الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٥، وتسري الاتفاقية لمدة غير محدودة.

وقد تأسّست الاتفاقية على المادة ١١٣ من معاهدة روما، وعلى السياسة المتوسطية، وقد حلّت هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الموقعة العام ١٩٧٠.

وتمّ التوقيع على اتفاقية أخرى، في التاريخ عينه، بين اسرائيل ودول مجلس الفحم والصلب.

مضمون اتفاقية التعاون الشامل

تضمّنت المادة الاولى من الاتفاقية تحديداً لأهدافها: